



حصاد لأهم أوراق "المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية"

خـلال شـهـر یـولـیـو 2025

وحدة الدراسات والأبحاث
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية



مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائمة

حصاد لأهم أوراق " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "

خلال شهر يوليو 2025

حصاد الشهر

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

04 أغسطس 2025

فهرس المحتويات

5.....	مقدمة
5.....	أولاً: المواجهة مع التشكيلات المسلحة وإخلاء العاصمة منها..الردع نموذجاً
6.....	ثانياً: الليبيون المطلوبون أمام المحكمة الجنائية الدولية..أسامة انجيم نموذجاً
7.....	ثالثاً: حكم العائلة ونفوذها وفسادها في الحالة الليبية.. مقارنة بين عائلتي الديبة وحفتر
9.....	رابعاً: التموضع التركي الجديد في ليبيا بين شرق وغرب البلاد..رؤية المركز الليبي

مقدمة

أصدر المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، خلال شهر يوليو 2025، مجموعة من الأوراق البحثية بكافة أشكالها، من دراسات وتحليلات وتقديرات موقف وأبعاد موقف، تناولت المشهد الليبي على مستوى السياسة الداخلية والخارجية من ناحية، وعلى مستوى الملفات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى، بالأخص تلك الملفات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الليبي، وتتماشى مع سياسة المركز التي تركز على تناول كل ما يخص الأمن القومي الليبي بمفهومه الأوسع، والذي لا يقتصر فقط على الجوانب الأمنية، وتقديم التوصيات للمضي قدماً نحو حل الإشكاليات التي تهدد هذا الأمن، مما يضع أمام صانع القرار العديد من الخيارات والحلول للآزمات التي تواجهها الدولة الليبية داخلياً وخارجياً.

ويتناول هذا التقرير، عرضاً موجزاً لأهم الأوراق البحثية التي نشرها المركز خلال شهر مايو 2025، وهي: "خطاب الديببة التصعيدي في مواجهة جهاز الردع.. الدلالات والمسارات"، "أسامة المصري انجيم المطلوب دولياً: قراءة في الجرائم المنسوبة وفقاً لمذكرة التوقيف"، "حكم العائليتين في ليبيا: الفساد في ليبيا بين النفوذ المدني والعسكري.. دراسة مقارنة لملفات عائليتي الديببة وحفتر"، وأخيراً "التموضع التركي الجديد في ليبيا.. رؤية المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية في ضوء التطورات المتسارعة".

أولاً: المواجهة مع التشكيلات المسلحة وإخلاء العاصمة منها..الردع نموذجاً

أول الأوراق التي يستعرضها هذا التقرير، هو تقدير موقف، منشور بتاريخ 10 يوليو 2025، بعنوان "خطاب الديببة التصعيدي في مواجهة جهاز الردع..الدلالات والمسارات". تناولت هذه الورقة تحليل للخطاب الذي وجهه رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الديببة " لرئيس جهاز الردع " عبد الرؤوف كاره"، خلال لقاء له مع قناة ليبيا الأحرار.

وخلال هذا اللقاء، هدد الدبيبة جهاز الردع بالتصعيد العسكري معه، في إطار خطته لإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة، وذلك بعد القضاء على غنيوة الككلي. ووضع الدبيبة ثلاثة شروط لوقف التصعيد مع كاره، وهي تسليم جميع المطلوبين للنائب العام، وإخضاع مطار معيتيقة بشكل كامل لسلطة وزارة المواصلات، وتسليم كافة السجون للأجهزة النظامية.

وفي الخاتمة، طرحت الورقة سيناريوهين لخطاب الدبيبة، الأول، أنه خطاب يستهدف شن عملية عسكرية سريعة ضد جهاز الردع. الثاني أن المواجهة مع الردع هو تغطية للهدف الحقيقي، وهو التخطيط لعملية عسكرية بالتحالف مع الزادمة وعلى كنهه ضد قوات الشرق بقيادة حفتر، للسيطرة على حوض غدامس.

ورجح المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية الرؤية الأولى، لعدد من الأسباب: أولاً، أن المواجهة مع الشرق تستدعي توحيد الجبهة الداخلية، بينما ما يحدث في العاصمة العكس تماماً. ثانياً، ضرورة حسم بشكل نهائي معضلة التشكيلات المسلحة داخل العاصمة، وجعلها تحت قيادة مركزية موحدة قبل المواجهة مع الشرق. ثالثاً، المواجهة مع حفتر تحتاج لترتيبات وموافقات إقليمية ودولية كبيرة، ولتوقيت أكبر للاستعداد لها. رابعاً، في هذا اللقاء، تبنى الدبيبة خطاباً إيجابياً نوعاً ما تجاه حفتر. خامساً، بقاء القوات التركية في مطار معيتيقة برغم التصعيد، قد يكون مرده أن التهديدات التي أطلقها الدبيبة هدفها ردع عبد الرؤوف كاره وجماعته ودفعه لتنفيذ عملية الإخلاء دون الحاجة لعملية عسكرية.

للإطلاع على الورقة الكاملة، اضغط على الرابط التالي: <https://2u.pw/lpsd9>

ثانياً: الليبيون المطلوبون أمام المحكمة الجنائية الدولية.. أسامة انجيم نموذجاً

ثاني الأوراق التي يستعرضها هذا التقرير، هي ورقة تحليلية، منشورة بتاريخ 15 يوليو 2025، بعنوان "أسامة المصري انجيم المطلوب دولياً: قراءة في الجرائم المنسوبة وفقاً لمذكرة التوقيف".

تناولت هذه الورقة الاتهامات التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية لأسامة انجيم، على خلفية الاشتباه في تورطه في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، والتي ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في سياق النزاع المسلح المستمر في ليبيا، في الفترة ما بين فبراير 2015 وأكتوبر 2024 على الأقل. وعلى أساسها، قدم المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية طلباً رسمياً، لاستصدار أمر قبض بحق انجيم. وفي التفاصيل، تناولت الورقة الأسس القانونية والتي على أساسها تم إثبات الجرائم المنسوبة لانجيم، ومقتضيات إصدار أمر القبض عليه وفق المادة 58، وأخيراً المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المنسوبة له ومدى مقبوليتها.

وفي الخاتمة، خلصت الورقة إلى أن هناك العديد من الأسباب القوية التي تدعو للاعتقاد بأن أسامة انجيم يتحمل المسؤولية الجنائية عن ارتكاب مجموعة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سجن معتيقه. وتشمل هذه الجرائم: القتل العمد، التعذيب، العنف الجنسي، الاغتصاب، المعاملة القاسية، الاحتجاز غير المشروع، والاعتداء على الكرامة الإنسانية. وقد ثبت أن انجيم ارتكب هذه الأفعال إما بشكل مباشر أو من خلال إصدار أوامر بتنفيذها، أو عبر تسهيل ارتكابها من قبل حراسه. وأكد المركز في نهاية الورقة، على أنه بالنظر لخطورة الجرائم المرتكبة وامتناع السلطات الليبية عن التعاون مع المحكمة، فإن إصدار أمراً بالقبض على أسامة انجيم مسألة ضرورية ولا بد منها لضمان مثوله أمام العدالة، حيث من غير المتوقع أن يسلم نفسه طوعاً، ولا توجد آلية محلية فعالة لمحاسبته في ليبيا. للاطلاع على الورقة الكاملة، اضغط على الرابط التالي:

<https://2u.pw/8mr3v>

ثالثاً: حكم العائلة ونفوذها وفسادها في الحالة الليبية.. مقارنة بين عائلتي

الديبية وحفتر

ثالث الأوراق التي يستعرضها هذا التقرير ، هي ورقة تحليلية، منشورة بتاريخ 24 يوليو 2025، بعنوان "حكم العائلتين في ليبيا: الفساد في ليبيا بين النفوذ المدني والعسكري ..دراسة مقارنة

ملفات عائلتي الدبيبة وحفتر". تناولت هذه الورقة بروز عائلتي الدبيبة وحفتر، كأبرز العائلات التي تمكنت من تأسيس شبكات نفوذ واسعة وتراكم ثروات هائلة، في ظل الفوضى السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد.

وعقدت الورقة مقارنة بين العائلتين، باعتبارهما يمثلان نموذجين مختلفين للفساد السياسي في ليبيا، نتيجة اختلاف الأدوات والآليات المستخدمة. فبينما صعدت عائلة الدبيبة وتمكنت من السلطة في غرب البلاد، عبر بوابة القطاعات المدنية الاقتصادية، نتيجة الفساد المتجذر في قطاع الإنشاءات والمقاولات العامة، وجنوا ثمارها بوصول عبد الحميد الدبيبة لرئاسة الحكومة، وهو ما قاد بدوره لزيادة نفوذهم الاقتصادي وحجم رؤوس أموالهم واستثماراتهم. في المقابل صعدت عائلة حفتر وتمكنت من السلطة في شرق البلاد، عبر بوابة السيطرة الأمنية والعسكرية، وجنوا أيضا ثمارها بهيمنتهم على كل القطاعات في الشرق، السياسية والاقتصادية بجانب الأمنية والعسكرية.

وفي الخاتمة، قدم المركز توصيةً **بضرورة مواجهة هذا الفساد المؤسسي/العائلي، عبر رؤية شاملة ومقاربة متعددة الأبعاد، تشمل إصلاحات سياسية عميقة، وهيكلية اقتصادية متوازنة، وتمكيناً حقيقياً للمجتمع المدني، إلى جانب تعاون دولي صارم لا يتهاون مع الجريمة العابرة للحدود.**

وقبل كل ذلك، تتطلب هذه المواجهة إرادة سياسية حقيقية، تعي أن بقاء ليبيا كدولة موحدة مستقرة وديموقراطية، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تفكيك منظومة الفساد لا التعايش معها.

للإطلاع على الورقة الكاملة، اضغط على الرابط التالي: <https://2u.pw/pY2pc>

رابعاً: التموضع التركي الجديد في ليبيا بين شرق وغرب البلاد.. رؤية المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

رابع الأوراق التي يستعرضها هذا التقرير، هي أبعاد موقف، منشورة بتاريخ 26 يوليو 2025، بعنوان **"التموضع التركي الجديد في ليبيا.. رؤية المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية في ضوء التطورات المتسارعة"**. تناولت هذه الورقة التطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات التركية مع شرق وغرب البلاد، مع الكشف عن رؤية المركز الليبي لهذه التطورات، وعنوانها الرئيسي هو تقوية تركيا علاقاتها مع الشرق، مع استمرار تعزيز تحالفها الاستراتيجي مع الغرب. فلا يمكن القول بأن التطورات الإيجابية في العلاقات بين أنقرة وبنغازي قد يقود لتراجع في متانة التحالف بين أنقرة وطرابلس أو التخلي عن حكومة الدبيبة لصالح حكومة موحدة، خاصة وأن السيولة الأمنية والسياسية التي تتسم بها ليبيا عموماً والعاصمة خصوصاً، لا تساعد تركيا على المخاطرة بهكذا خيار.

وفي الختام، خلصت الورقة إلى أن الاستراتيجية المرنة التي تحاول تركيا نسجها في ليبيا في السنوات الأخيرة، سواء في علاقاتها مع المكونات المتصارعة داخل المنطقة الغربية، أو مع طرفي الصراع بين الشرق والغرب، يجعلها قادر على: **أولاً**، القيام بجهود توحيد المكونات العسكرية والأمنية على مستوى المنطقة الغربية، مما يضمن لها وجود حلفاء موحد في مواجهة خصومهم في الشرق، ويجعلهم مستعدين لأي معركة مفاجئة معهم. **ثانياً**، القيام بجهود توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية على مستوى الدولة الليبية ككل، وإن كانت هذه الخطوة غير ممكنة في المدى المنظور. **ثالثاً**، الانخراط في جهود الوساطة السياسية بين الشرق والغرب. **وختم التقرير بتساؤل المركز عن مدى إمكانية استمرار تركيا في تعزيز هذه الاستراتيجية، بما قد يمكنها من القيام بهذه الجهود في المستقبل القريب، وهل ستحول المتغيرات الإقليمية والدولية دون تمكينها من القيام بهذا الدور، فضلاً عن نجاحها فيه؟**

للإطلاع على الورقة الكاملة، اضغط على الرابط التالي: <https://2u.pw/gYcgs>



LCSMS المركز الليبي

للدراستات الأمنية والعسكرية

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركانة ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائمة

 /lcsms.info

 /lcsms_info

 /lcsms.info

 /lcsms.info

 /lcsms_info

 www.lcsms.info

 +905319471002

 info@lcsms.info